ورقة عمل
نظم التعليم العربية والطريق الى مجتمع المعرفة
« الواقع والمامول»

اعداد

ا د جمال على الدهشان

استاذ اصول التربية وعميد كلية التربية

جامعة المنوفية

أدت الطفرة المعرفية والتكنولوجية التي تشهدها مجتمعات اليوم إلى بروز معطيات جديدة للمجتمعات الإنسانية ، لم تعرفها المجتمعات السابقة كان من أبرزها ما أطلق عليه مجتمع المعرفة ، فمصطلح " مجتمع المعرفة " من المصطلحات الجديدة التي ظهرت في غضون التحولات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي شهدها العصر الحالي والتى تمثلت في انفجار معرفي غير مسبوق ظهر في كثرة المعارف وتنوعها ، ولا أدل على ذلك من أعداد الدوريات في شتى ضروب المعرفة، والكم الهائل من الكتب والمطبوعات والنظريات العلمية، وما رافق ذلك من اكتشافات وابتكارات واختراعات، وتطبيقات للعلم أحدثت تغييراً في كيف المعرفة الإنسانية وأنماطه وفى ظل ثورة معلوماتية وتكنولوجية ، أصبحت تلك المعارف متاحة ومنتشرة بأساليب وطرق سهلة وميسرة ورخيصة ، ومتجاوزة لحدود الزمان والمكان ، إضافة إلى التحولات الاقتصادية والتى كان من أبرزها التحول من اقتصاد صناعي قائم على الصناعة يركز على إنتاج السلع وتسويقها ، إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة يركز على إنتاجها وتطبيقها ، وأصبح إنتاج المعلومة والمعرفة وتكنولوجيا الاتصال من أهم مفردات التجارة الدولية، ولهذا فقد أصبح التنافسُ في ميدان إنتاج المعرفة أشدَّ من التنافس في ميدان إنتاج السلع المادية؛ وأصبح

من المألوف تقسيم العالم إلى دول كثيفة الإنتاج للمعلومات، وأخرى ضعيفة، بل أصبح مثل هذا التقسيم وارداً في التفرقة بين الدول الصناعية ذاتها.

لقد أصبحت مصطلحات ثورة المعلومات، وثورة التقنية وغيرها – مثل مجتمع المعرفة والمجتمع المعلوماتي ومجتمع الحاسوب ومجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الحداثة، ومجتمع اقتصاد المعرفة والمجتمع الرقمي وغيرها ، من المصطلحات والمفاهيم المشابهة – العلامة البارزة ، والسمة المميزة للحقبة التاريخية الحالية من تاريخ الإنسانية ، فالتغير في حجم وأنماط المعرفة يحتم على المجتمع ومؤسساته التطور والتغير لمواجهة التحول نحو مجتمع المعرفة، ومواكبة ما استجد في العالم.

وعلى الرغم من اهمية ذلك الا ان معظم الدول العربية مازالت حتى الآن بعيدة عن تحقيق الدخول إلى مجتمع المعرفة، ومن ثم مجتمع اقتصاد المعرفة ، فمؤشرات نشر المعرفة وإنتاجها وتطبيقها ، في غالبية البلدان العربية، تشير إلى تبديد حقيقي لموارد الاستثمار في البنى التحتية ورأس المال الثابت خاصة الصناعية منها ، حيث أن الزيادات المتحققة في القدرات الإنتاجية نتيجة لتلك الاستثمارات المرافقة لنقل وامتلاك وسائل الإنتاج وتقاناتها سرعان ما تتعرض للتقادم فتصبح منتجاتها غير قادرة على المنافسة حتى في السوق المحلية ، أمام تطور تقاني مستمر نتيجة نظم الإبتكار في الدول المتقدمة وهذا يعني استمرار شراء البلدان العربية للقدرات الإنتاجية مع التقادم المستمر لتقاناتها.

واذا كان معظم الباحثين يتفقون على أن مجتمع المعرفة لا يمكن أن ينهض دون قيام أركانه الأساسية والتى من ابرزها ، وجود ورأس مال بشري، ومستوى تعليمي راق ، فانه وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها كثيرا من الدول العربية لتطوير نظمها التعليمية ، ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة تعليميا ومعرفيا ، والدخول إلى مجتمعات المعرفة ، فان الواقع يشير إلى أن سياستنا التعليمية الحالية غير قادرة على الوصول بنا إلى تحقيق مجتمع المعرفة.

ان تطوير النظم التعليمية العربية وفق مقتضيات مجتمع المعرفة ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع، واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة، وتحسين النوعية في جميع مراحل التعليم، وإيلاء عناية خاصة للتعليم العالي، لاسيما بالجامعات وتحسين سياقاتها التنظيمية ، وضرورة إشراك مراكز البحوث والدراسات بالجامعات والمعاهد العليا وخارجها بصناعة المعلومات وإنتاج المعارف العلمية، من خلال تأسيس بيئة مواتية لمواكبة عصر المعرفة والتفاعل معه ، يعد ضرورة علمية ومجتمعية ، الامر الذى يتطلب ضرورة البحث عن الطرق الاليات التى يمكن ان تجعل من التعليم فى البلاد العربية وسيلة لدخولها الى مجتمعات المغرفة من خلال تناول النقاط التالية :

- التعريف بمجتمعات المعرفة والمقومات التى تقوم عليها .
- متطلبات الدخول فى مجتمعات المعرفة ، ودور النظام التعليمى فى توفيرها .
- واقع دور نظام التعليم العربى فى الحاق المجتمعات العربية بمجتمعات المعرفة، ومعوقات ذلك.
- مقترحات تمكين نظام التعليم فى البلاد العربية من القيام بدورها فى اللحاق بمجتمعات المعرفة.